المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 16A شباط 2025
No.16A Feb 2025

معايير التفريق الدلالي بين الألفاظ في كتاب: فُروق اللغات في التمييز بين مُفاد الكلمات لنور الدين الجزائري (ت1158ه) (دراسة وصفية)

م. د. نؤاس محمد علي عبد عون
كلية الآداب _ الجامعة العراقية
nuasali518@gmail.com

الملخص: يسعى البحث لاستنتاج المعايير الدلالية التي اعتمدها السيد نور الدين الجزائري في التفريق بين المعاني المتقاربة للألفاظ التي تناولها في كتابه فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات، ثم يمضي البحث لبيان كيفية توظيف هذه المعايير وصولا لإثبات انعدام الترادف.
كلمات مفتاحية:الفروق اللغوية، معايير التفريق الدلالي، كتاب فروق اللغات، نور الدين الجزائري

Criteria for semantic differentiation between words in the book: Differences in Languages in Distinguishing the Meaning of Words by Nour (al-Din al-Jazairi (d. 1158 AH) (descriptive study

L. D. Nuas Mohammed Ali Abd
College of Arts –Iraqi University

Abstract
The research seeks to deduce the semantic criteria adopted by Mr. Nour al-Din al-Jazairi in distinguishing between synonymous words, which he discussed in his book: Language Differences in Distinguishing the Meaning of Words. Then the research goes on to show how to employ these criteria to prove the lack of synonymy.

المقـدمـــــــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان الى يوم الدين.. أما بعد.

فمازال موضوع الفروق اللغوية يشغل اهتمام اللغويين والمفسرين والأصوليين لصلته الوثيقة بالتحديد الدقيق لمعاني النص القرآني أولا، وبالوظيفة الأساس للغة ثانيا، فكلما تهاون مستعملو اللغة في مراعاة الفروق والتزام الحدود بين معاني الألفاظ المتقاربة في مساحاتها الدلالية برزت الحاجة لبيان الفوارق الدلالية بينها، وقد جاء مؤلف السيد نور الدين الجزائري واحدة من هذه الجهود وهو على درجة من التميز أسهمت فيها ثقافته الأصولية الواسعة، فأثرت الكتاب بالتحليل الدلالي والضبط المنطقي وبالأدلة المتنوعة والاستشهادات الغزيرة الرصينة، من هنا جاء اهتمامي بدراسة المعايير الدلالية التي اعتمدها في التفريق بين معاني الالفاظ فقسمت البحث على تمهيد وثلاثة مباحث تناولت في التمهيد علاقة الفروق اللغوية بوظيفة اللغة ودراسة المعنى، وجاء المبحث الأول في وصف كتاب الجزائري ومنهجه في تناول الالفاظ الفروق ومعالجتها وطبيعة شواهده، ثم أعقبها المبحث الثاني وتناولت فيه معايير التفريق الدلالية على مستوى الإفراد عنده، ليتناول المبحث الثالث المعايير الدلالية للتفريق أيضا ولكن على مستوى السياق؛ إذ لايكفي عند تحديد المعنى النظر في صيغ الالفاظ وأصل وضعها من دون رصد السياقات التي ترد فيها وتكشف عن استعمالاتها، ثم ختمت البحث بأهم ما انتهى اليه من نتائج.

التمهيد: الفروق في اللغة والاصطلاح وعلاقتها بوظيفة اللغة ودراسة المعنى

أولا_ الفروق لغة واصطلاحا : الفرق لغة هو" تفريق بين شيئين فرقا حتى يفترقا ويتفرَّقا " (1)، وقال ابن فارس(ت395ه):" والفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين"(2)، وذكر ابن منظور(ت791ه) في اللسان: والفرق خلاف الجمع وهو الفصل بين شيئين فَرَق يفرُقُ فرقاً(3)، ونلاحظ ان المعنى اللغوي لفرق هو التفريق بين شيئين والتمييز والفصل بينهما، ويأتي الفرق بهذا المعنى

اللغوي في القرآن الكريم، فيراد منه الفصل والتمييز([4])، قال تعالى: ﴿ **وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُم** ﴾(**البقرة**-50)، ومنه قوله تعالى:﴿ **فَالْفَارِقَاتِ فَرقا**﴾(**المرسلات**-4) يعني تتنزل الملائكة بالفرق بين الحق والباطل، كذلك سمي القرآن فرقاناً، لأنه يفرق بين الحق والباطل([5])، والفروق جمع تكسير مصوغ على أحد أوزان جموع الكثرة (فُعُول) ومفرده (فرق)، ويتبين من دلالة صيغة الجمع على الكثرة مدى سعة ظاهرة الفروق في اللغة.

أما في الاصطلاح فلم يبعد معنى الفروق عن معناه اللغوي في الدلالة اذ يطلق، ويراد به التفريق بين دلالات الألفاظ المتقاربة، والفروق في اللغة العربية ظاهرة لغوية تخص معاني الالفاظ التي تجمعها صلة دلالية ([6])

وقيل فيها، هي: " تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني فيظن ترادفها لخفاء تلك المعاني إلا على متكلمي اللغة الأقحاح أو الباحث اللغوي "([7]).

ومن الباحثين من جعلها علما قائما بذاته، وعرفها بأنها: " العلم الذي يبحث في الفصل والتمييز بين الألفاظ المتقاربة من حيث الدلالة تقاربا شديدا في لهجة واحد وفق ضوابط ومعايير معينة" ([8])، فقد يصعب على المتلقي التفريق بين اللفظتين المتقاربتين في المعنى، أو يتوهم بتطابق معنيهما، مثل التيه والكبر، والكبر والكبرياء، الخشوع والخضوع، والنبأ والخبر والضعف والوهن.. وغيرها؛ لذلك فإن الهدف من البحث في الفروق هو إيجاد الحدود الدلالية التي تفصل وتميز بين هذه المعاني، لتمنع حدوث الخلط والاشتباه بين الألفاظ عند مستعمل اللغة فتكشف عن دقائق التعبير له وتمكنه من استعمالها على وفق تلك الدقة من الموضع الصحيح.

ثانيا: علاقة الفروق اللغوية بوظيفة اللغة ودراسة المعنى

تبين مما تقدم أن البحث في الفروق اللغوية بين المترادفات، هو في الحقيقة بحث في المعنى، حيث " يرتبط الحديث عن الترادف، وأنواعه بالحديث عن المعنى، وأنواعه ووجه هذا الارتباط أن اتفاق المعنى بين المترادفات هو جزء من ماهية الترادف، وذلك يعني أن تحديد الترادف فرع عن تحديد المعنى " ([9])، وربما يكون الجدير بها تسميتها بالفروق الدلالية؛ فلما كانت الغاية من الفروق هو البحث في المعاني الدقيقة دخل هذا العلم في إطار علم اللغة؛ إذ هو مظهر من مظاهر علم الدلالة([10])، حيث تعمل عملية التفريق اللغوية على كشف المميزات الدلالية بين الكلمات التي تقاربت في معانيها، والتي بفضلها يمكن التمييز بينها، وثبت من الاطلاع على طبيعة جهود الباحثين في الفروق " أن الفروق من علوم الدلالة التي تبحث في أصول المعنى، ومحاولة إرجاعِهِ إلى أصل وضعه اللغوي لئلا يلتبس بما قاربه من الألفاظ، وأنه من الدقة بمكان؛ لأنه يبحث في العلاقات الدلالية التي تربط بين الألفاظ، وتجعلها في حقل دلالي خاص يتقارب فيها المعنى العام ، ويفترق في الدلالات الخاصة "([11]).

مهمة إيجاد الفروق اللغوية مهمة تصدى لحملها المنكرون لوجود الترادف التام؛ إذ جهد كثير منهم في محاولة اثبات وجود مميزات دلالية، تحقق عدم تطابق المعنيين للكلمات المترادفة، يقول ابن درستوية (ت347هـ): " فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد "([12])، ويوضح أبو هلال العسكري أن دافعهم لهذا العمل وهدفهم منه هو ادراكهم بأنه " يؤدي الى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه"([13]) فهم يدركون ان بحثهم في الفروق اللغوية يرتبط بحماية اللغة وسلامتها من أجل ان تتمكن من أداء وظيفتها الأساس في الإبلاغ الواضح المبين، فما يشير اليه كلام أبي هلال هو " تأكيد الغرض الأساس من اللغة عموما، وهو غرض الدلالة على الحقائق بخصائصها التي عليها أي بالفروق التي تجعل كل حقيقة هوية متميزة واضحة ([14])، وللبحث في الفروق فوائد ترتبط بوظيفة اللغة ، أهمها:

- " الارتقاء بالقدرة اللغوية ودقة التعبير اللغوي وإحكامه عند الكتاب والمتحدثين
- مساعدة المتلقي على دقة الفهم وعدم الوقوع في متاهة الغموض
- الوضوح وأمن اللبس" ([15]).

وترتكز قناعتهم بإنكار التطابق بين معاني الكلمات المترادفة، وبحتمية وجود الفروق بينها على حقيقة لغوية، هي: أن ذلك لا يتناسب وحكمة الوضع والواضع الحكيم؛ إذ لابد من أن يكون لكل كلمة في أصل

الوضع معنى خاص بها لا يتطابق مع الكلمات الأخر، وان لكل دال مدلوله الخاص وهو ما يؤكده كثير من علمائنا القدامى، فلا يمكن ان تتطابق معاني الكلمات التي صارت لها في أصل الوضع ونشأة اللغة تطابقا تاما؛ فذلك ضرب من عدم الفائدة، حيث يقول ابن الأعرابي (ت231هـ): " كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه" ([16]).

ويصرح أبو هلال العسكري(ت 395ه) بوضوح أكثر منه عن هذه الحقيقة، حيث يقول: " الشاهد على أن اختلاف الأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم يدل كالإشارة، فإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول كَانَ ذَلِك صَوَابا فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي وَعين من الْأَعْيَان فِي لُغَة وَاحِدَة فَإِن كل وَاحِد منهما يَقْتَضِي خلاف مَا يَقْتَضِيهِ الآخر وَإِلَّا لَكَانَ الثَّانِي فضلا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ "([17])

أضف إلى ذلك ان موضوع الفروق الدلالية بين الألفاظ يستمد أهميته من أمور عدة، من أهمها تعلقه بكلام الله تعالى في قرآنه فضلا عن تأثر بعض الأحكام الفقهية به، وتباينها تبعا له.

ولقد أضاع الاستعمال اللغوي لبعض المتكلمين بالعربية _ بمرور الزمن واختلاط الاقوام - ملامح الفارق الدلالي او الفوارق بين معنى الكلمة وما يرادفها، وهو ما كان يقلق المختصين لاسيما حين يتعلق الأمر بالنص القرآني، وما يمكن أن يترتب عن عدم مراعاة هذه الفوارق الدقيقة من فهم مغلوط أو ناقص للنص القرآني المقدس، الذي قد يقود الى أن يترتب عنه حكم شرعي غير دقيق، فقد " يبنىّ الاختلاف في الحكم الفقهي على الاختلاف الدلالي للفظ... لأن الفقهاء اختلفوا في الحكْم وبنوا اختلافهم على اختلاف اللغويين في معنى اللفظ " ([18]).

والذي" يستقري نصوص التنزيل يجد فيها دعوة القرآن الكريم إلى التماس المعاني الدقيقة، وأنّها حلية البيان القرآني، وهذه الدعوة صرح بها القرآن في مواضع، كقوله:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾**البقرة**-104﴾ ودعا إليها في سياق التركيب، عندما غاير بين الألفاظ المتقاربة بما يقتضيه المقام والمناسبة؛ ومن ذلك قوله: ﴿ ﴿**إن تَمسسكُم حسنَةٌ تَسؤْهم وإن تُصبكُم سيئَةٌ يفْرحواْ بِها**﴾**آل عمران**- 120﴾ فذكر المسَّ مع الحسنة والإصابة مع السيئة للإيذان بأن مدار مساءتهم أدنى مراتب إصابة الحسنة وهي المس؛ أي: لو مستهم مسا لاستاؤوا لذلك، ومناط فرحهم تمام إصابة السيئة" ([19]).

فضلا عن ذلك فإن من بحث في المعنى في عملية التفريق الدلالي من علمائنا كان مدركا بشكل جيد أثر التطور الدلالي الذي يصيب معاني الالفاظ بفعل الاستعمال، وهو ما قد يؤدي الى ترادفها مع كلمة أخرى، " وقد لاحظ ابن قتيبة والعسكري ومن جرى مجراهما أن الناس صاروا يستعملون عددا من المفردات المتقاربة المعاني باعتبارها متماثلة متشابهة في المعنى لا فرق بينها، وعدوا ذلك ضربا من فساد اللغة، فاهتموا بإعادة تلك المفردات _ وهي كثيرة _ الى معانيها الحقيقية وميزوا بين المعاني المتقاربة تمييزا واضحا، ودلوا على صواب استعمالها؛ حرصاً منهم على تنقية اللغة، وحفاظاً على أصالتها وسلامتها ([20]).

" إن الذين اهتموا بـ(مسألة الفروق) رجعوا بالألفاظ إلى أصولها القديمة، وكان اهتمامهم بالتأصيل بصفة عامة ملاحظا؛ لبيان الانحراف الدلالي من ناحية، ثم توظيفه في إحياء الفروق الدلالية الدقيقة بين الألفاظ من ناحية أخرى ([21])، وجاء الاهتمام بالفروق الدلالية والتأليف فيها متميزا.

ويعد ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) من أوائل من أثِر عنهم ذلك ففي كتابه (أدب الكاتب)، أفرد لهذه الألفاظ باباً خاصاً سماه " باب معرفة ما يضعه الناس غير موضع"([22])، فذكر" الفروق بين طائفة من الألفاظ المتقاربة في المعنى، وذلك تبعاً لدلالاتها الأصلية في اللغة، حين لاحظ أن الناس يستعملونها بمعنى واحد، كالظل والفيء، والآل والسراب، والعترة والذرية، والخُلْف والكذب، والحمد والشكر"([23])، واعتماد الدلالة الاصلية في اللغة للكلمات يمثل معيارا لغويا رئيسا اعتمده ابن قتيبة في انجاز عملية التفريق الدلالي، ثم سار على خطاه أبو هلال العسكري، ليدلل على أن معاني الالفاظ منذ الأصل متباينة وليست متطابقة، فألف فرد كتابه الفروق اللغوية؛ ليكشف عن المعاني الدقيقة للألفاظ، وعقد " الباب الأول في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة والقول في البيان عن

معرفة الفروق والدلالة عليها" ([24])، معتمدا على معايير عدة كان أحدها الدلالة بأصل الوضع أيضا؛ ووضع المعايير دليل على عمق النظرة الى ظاهرة الفروق والاحاطة بجوانبها الدلالية، وعلى اتباعهم منهجا لغويا سليما في انجاز عملية التفريق، إذ لا يمكن أن تقوم على الأذواق الفردية والاجتهادات الشخصية وإلا لتعددت الآراء من غير ضابط علمي، ولجنحت بنا عن حقيقة البحث اللغوي الذي يهتم بتقارب المعاني ورصد الفروق على أسس يستمدها من روح اللغة، ولذلك تنبَّه علماؤنا القدامى إلى ضرورة وضع المعايير اللغوية التي تقوم عليها عمل التفريق، كابن السراج (316هـ) في (رسالة الاشتقاق)، وعند أبي هلال في معاييره الثمانية التي تصدرت كتابه(الفروق في اللغة)، وهي معايير لغوية تكاد تكون شاملة للإحاطة بجوانب معنى الكلمة على المستويين الافرادي والتركيبي.

وترجع الفروق إلى فروق في الملامح الدلالية وهي تختص بالمعاني الدقيقة وقد يأتي ذلك أيضا من حيث توسيع المعنى (تعميم المعنى) نحو الخشية والخوف، ومن حيث تضيق المعنى (تخصيص المعنى) نحو الغيث والمطر، ومن حيث انتقال المعنى من مجال إلى آخر كتفريق القرآن الكريم بين الصَّهر والنَسب، وكذلك من حيث التضاد، كتفريقه بين الكمال والتمام، أو يكون عن طريق الفروق الدلالية بين الأبنية الصرفية المتشابهة والمختلفة كاختلاف قَسَط وأقسَطَ([25]).

المبحث الأول: الفروق اللغوية في كتاب الجزائري ومنهجه في تناولها ومعالجتها

ممن أَلَّفَ في الفروق اللغوية بين معاني الالفاظ المتقاربة السيد نور الدين بن نعمة الله الجزائري الذي أَلَّفَ كتابه (فروق اللغات في التمييز بين مُفاد الكلمات)، ويعد مؤلفُه واحدا من " جملة البحوث والمؤلفات التي عالجت قضية الفروق اللغوية، ولكنه لم يطول الكتاب ولم يسرف في تطلب الألفاظ المفردات ولم يقف عند قضية الترادف لإثباتها أو انكارها، ولكنه اكتفى بمقدمة عن أهمية معرفة الفرق بين الكلمات المتقاربة. وضرورة التمييز بين معانيها، وخاصة إذا كانت معرفة الفرق تنطوي على مسألة فقهية أو حكم شرعي وما شابه ذلك " ([26])

ويرى السيد الجزائري أن لكل لفظة من الفاظ اللغة دلالتها الخاصة بها التي تميزها عن دلالات الالفاظ الأخرى، ولابد من فهم هذه الدلالة وإدراكها؛ لان بها تفهم مقاصد الكتاب والسنة، حيث يقول في المقدمة :" إن علم اللغة من أعظم ما يحتاج إليه الطالب، إذ هو الأساس لجميع المآرب والمطالب. به يتوسل الى فهم مقاصد الكتاب والسنة وبه تتفاضل طبقات الفصاحة بين الألسنة "([27])، وأضاف في المقدمة بعد ان أشار الى جهود المؤلفين في علوم اللغة أن سبب تأليفه لكتابه: " أنهم ـ أهملوا في الغالب بيان الفروق بين أكثر الكلمات، ولم يميزوا بين عمومها وخصوصها في الجهات فأوهم ذلك فيها الترادف مع ما بينها في الاستعمال من التخالف وربما سئل بعض الطلبة عن الفرق بين كلمتين وبيان مفاد اللفظتين فيبادر ويقول: هما بمعنى واحد من غير دليل، أو يتكلف لهما فرقا لا يروي الغليل، مع ان معرفة ذلك مما يجب على من تأدب بآداب الأدباء..."([28]).

وجعل الجزائري الكتاب في قسمين، جاء القسم الأول منه _ وهو ما يهمنا في البحث_ لبيان الفرق بين معاني الألفاظ المتقاربات، ولكنه " جعل المادة اللغوية أساسا ثم أضاف اليها من فنون المعارف الأخرى أشياء كثيرة. لقد استفاد من معاجم اللغة ومن كتب اللغة المتخصصة، ومن كتب التفسير وعلم الكلام والفقه والحديث، وكتب الأصول وغيرها" ([29])، ومن بين كتب التفسير التي اعتمد عليها مجمع البيان للطبرسي، وتفسير البيضاوي، وهو يؤكد تنوع مصادر مادته اللغوية بقوله : " فجمعت متفرقاتها من كتب عديدة ونظمت شتاتها من أماكن فريدة "([30]).

وما يدل على اطلاعه على جهود من سبقه من العلماء والمؤلفين وممن كتب عن الفروق اللغوية إشارته الى من سبقه في التأليف في هذا المجال ومنهم" ابن قتيبة، والجوهري(ت393ه)، والراغب الاصفهاني(ت502ه)، والحريري(ت516ه)، والفيومي(ت770ه)، والفيروزآباديت817ه)، والنيسابوري(ت850ه)، وغيرهم(31).

ومن الجدير بالانتباه الى ما في الكتاب أن مؤلِفه بالرغم من تركيزه على الفروق اللغوية " لكنه لم ينس إيراد قدر صالح من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين والمناطقة ، مما يخرج من مجرد الفروق اللغوية الى دلالات مصطلحية" ([32])، وهو أمر طبيعي يأتي نتيجة عن تطور التأليف في مجال الفروق وعن

الضرورات اللغوية المستجدة بمرور الزمن مما يدفعه لتثبيت دلالات محددة لبعض المصطلحات لإيضاحها أولا لمن يطلبها، ولمنع تداخل حدودها مع دلالات أخر ثانيا، وهذه النزعة التعريفية هي ما يتمتع بها أغلب المؤلفين في الفروق، أو يسعون ليكونوا كذلك، تدعمهم في هذا ثقافتهم المتنوعة والواسعة، كما يرى الدكتور فايز الداية فيمن يؤلف في الفروق، بقوله: " أن الثقافة المفترضة عند المؤلف للقيام بمثل هذا العمل هي: الفلسفة والمنطق وخاصة في بحوثه المتناولة للتعريفات والحدود وما يُكَّونها"([33]) وبهذا التنوع الذي جاء عليه مؤلف الجزائري في مادته اللغوية جاء الكتاب معبرا عن ثقافته ومعرفته، نافذا الى صلب موضوع (الفروق) متميزا بما لونه من استشهاد ونصوص ونقول، مفيدا بما علق عليه وراجعه، وناقشه في مواضع كثيرة، وهو يعمق الدراسات حول قضية الفروق اللغوية، ويعين الدارس والباحث أيضا في كل من موضوعي العلوم الشرعية والعلوم العربية ([34]).

يبلغ عدد الفروق اللغوية التي جاء بها الجزائري في كتابه (276) فرقا لغويا وهو " يورد المفردات على هيأتها دون إعادتها الى جذرها فقد أورد (الابتداء والاختراع والإرادة والمشيئة) في باب الالف ومن حق كلمة الابتداء _لو أعيدت الى أصلها الثلاثي بدأ_ أن تذكر في حرف الباء وكلمة الاختراع في الخاء...الخ" ([35])، ومثلها(الإبدال والتبديل) و(الإسلام والإيمان) فقد رتب مادته في الفروق ترتيبا هجائيا ولم يلتزم بإرجاع الكلمة الى أصلها اللغوي، " وغالبا ما كان يورد مصطلحين اثنين ليبين الفروق فيما بينها. وقليلا ما كان يثبت ثلاثة مصطلحات أو أكثر من ذلك" ([36])، وهو يعتمد في إيراد الشاهد المبين لمقاصد اللفظ الذي يدل على الفروق المميزة بين معاني الالفاظ على القرآن الكريم والسنة الشريفة أو دليل الاستعمال حيث يقول في ذلك: " والقانون: أن كل ما وجدت عليه شاهدا من الكتاب والسنة أو دليل الاستعمال أوردته وما لم أجد عليه شاهدا ذكرته كما ذكروه وأوردته حسب ما أوردوه" ([37]).

لقد كان للشاهد القرآني الحضور الأكبر بين شواهده للتدليل على الفروق بين معاني الألفاظ، إذ بلغ اعتماده على الشواهد القرآنية بنحو مستقل حوالي 125 موضعا للتفريق بين المعاني المتقاربة من أصل 276 فرقا أوردها في كتابه، بالإضافة الى مواضع غيرها أورد فيها الشاهد القرآني لتعزيز الشواهد الأخرى التي اعتمدها في فروق مختلفة، وقد يأتي في الموضع الواحد بأكثر من شاهد قرآني؛ ويمكن إرجاع غلبة الاستشهاد بالآي الحكيم لأمرين الأول ثقافته " لكونه فقيها ومفسرا ومهتما بقضية الفروق اللغوية في القرآن الكريم" ([38])، وأما الأمر الثاني فهو للقطع بصحة ما توصل اليه من فارق في المعني ذلك أن القرآن الكريم " نص محكم دقيق ، وهذا يسهل مهمة الباحث في تحديد الفروق الدلالية بين الكلمات، ويرجع ذلك الى دقة المفردة القرآنية وإحكامها، بحيث لا يستطاع استبدال لفظة مكان بأخرى، وأيضا الى إحكام تراكيبه ودقتها "([39])، وكل ذلك بمجمله يصب في غاية الجزائري وهي تحقيق الفهم الدقيق للنص القرآني.

أما الاستشهاد بالأشعار فالسيد الجزائري " لم يعتمد على الشاهد الشعري اعتمادا كبيرا... إذ كان عدد ما جاء به من الشاهد الشعري على الفروق اللغوية في سبعة عشر موضعا وقلما يأتي به وحده وإنما يستدل معه بآية قرآنية "([40])؛ ربما لأنه يعد المعنى الذي يحمله اللفظ الفرق في النص القرآني، المعنى الأدق من المعنى الذي كان له بالاستعمال المتمثل بالشعر؛ لان دلالة القرآن ثابتة بينما دلالة الاستعمال متغيرة، تخضع للعرف الاجتماعي في استعمال اللغة ولعوامل عدة قد تكون هي المتسببة بتقارب المعاني، وضياع الحدود الفاصلة بينها حد الايهام بترادفها، وما يلف الانتباه في هذه الشواهد أنه" في الأغلب الأعم لم ينسب السيد الجزائري الابيات الشعرية إلى أصحابها"([41])

أضف لذلك أن استدلاله بالحديث الشريف وأقوال آل البيت الأطهار، وأدعية الصحيفة السجادية للإمام زين العابدين _عليه السلام_ أكثر من استدلاله بالشعر، وتأتي بعد الشواهد القرآنية([42])؛ وربما لأنه يجد أن الحديث الشريف وأقوال آل البيت- عليهم السلام - تستمد دلالة ألفاظها في الاستعمال من معاني النص القرآني، ولا تخرج عنه، فهي أدق من الشعر الذي يمثل الاستعمال العرفي التداولي والذي قد يتغير ويتطور بمرور الزمن، ولذلك نجده في بعض المواضع يستند الى حديث شريف أو قول من الصحيفة السجادية ثم يدعمه بشاهد من الذكر الحكيم، من ذلك الفرق بين (الإخطاء والخطأ)([43])، أو العكس إذ يأتي بشاهد قرآني ثم يعقبه بقول من الصحيفة السجادية يفسر الآية التي استشهد بها، كما في الفرق بين (الخضوع والخشوع)([44])، لما يجده من أن دلالة الكلمة في هذه الشواهد مستمدة من المعنى القرآني؛ بما

في ذلك أقوال الامام زين العابدين وأئمة آل البيت _ عليهم السلام_ فثقافتهم قرآنية وفصاحتهم مصدرها القرآن الكريم، وبيت النبوة الشريفة.

أما تعامله مع الآراء التي قيلت قبله في معاني المفردات التي تناولها فأنها متباينة لكنها تنم عما يمتلكه من سعة في المعارف اللغوية، وعن حضور شخصيته المستقلة في عملية التفريق، ففي بعض مواضع الفروق عندما يبدأ بتفصيل مفردتين للتفريق بينهما فهو في ذلك يرصد الآراء التي قيلت في المفردتين مع ذكر الشواهد كما في موضع التفريق بين مفردتي (الالهام والوحي)، لكن نجده في مواضع أخرى لا يذكر آراء المتقدمين عليه بل يصدر حكمه ويحدد دلالة كل لفظ مما يفرق بين معانيهما مباشرة من دون العودة لآراء من سبقه في تناولهما، من ذلك في موضع الفرق بين البذر والبزر([45])، فيقول : " قد يفرق بينهما بأن البذر_ بالذال المعجمة _ في الحبوب ، كالحنطة والشعير_ والبزر بالزاء للرياحين والبقول" ([46]).

وتتجلى شخصيته بحضورها المعرفي الغزير حين لا يكتفي بإيراد آراء من سبقه بل يعلق أو يرد عليها ايضا، وهو ما يدل على أمرين: الأول اطلاعه العميق على هذه الآراء واستيعابه الدقيق لها، والثاني قدرته على بيان المراد من هذه الالفاظ واستنتاجه لدلالتها، وكلا الأمرين يكشفان عن سعة ثقافته وغزارة علمه، ورصده بدقة لاستعمالات الفروق في النصوص التي وردت فيها، أو استدعائه الشواهد المناسبة بدلالتها التي تمثل القول الفصل في إبانة اختلاف المعاني، وعدم ترادفها وتطابقها. على نحو ما نجده في موضع الفرق بين(التقية والمداهنة) حيث يقول: " ويدل على التقية من الكتاب العزيز قوله: ﴿ **وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ**﴾(**البقرة** -195) فإن إظهار الحق إذا قضى الى التهلكة يكون منهيا عنه، فتجب التقية. وكذا قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾(**غافر**-28)، فإن كتمانه إيمانه إنما كان لأجل الخوف من الأعداء، وهو معنى التقية وقد سماه_ سبحانه_ مؤمنا " ([47]).

وقد يميل الجزائري الى مخالفة آراء أهل اللغة ممن سبقوه في إيجاد الفروق بين معاني بعض الالفاظ وهو كثير في كتابه، من ذلك التفريق بين(التأسف والتلهف)، حيث يقول: " ذهب كثير من أهل اللغة الى ترادفهما، وأنهما بمعنى الحزن. وفرق بعضهم بأن التلهف: التحزن على ما فات ، والتأسف: مطلق الحزن، والأصح أن يقال: إن التأسف : على ما فات ، والتلهف: على ما يأتي"([48]).

ويعود اختلافه مع آراء أهل اللغة الى سعة ثقافته أيضا، فقد يرى من معنى اللفظ ما لا يرونه، وهو قادر على تحليل المعنى وقراءة دلالة الكلمة بنحو مختلف عنهم، والاتيان بدليل أو مميز دلالي لم يقعوا عليه بسبب سعة اطلاعه، ورصده لمعنى اللفظ في أكثر من نص، بمعنى اكثر من نمط استعمال، فيجد في دلالة الكلمة ما يختلف فيه معهم، حيث ينبغي أن يكون الباحث في الفروق على درجة عالية من الثقافة وسعة المعلومات لان عملية تحليل معنى الالفاظ وما تشير اليه لا تقتصر على الجانب اللغوي بل تتطلب معرفة جوانب أخرى فكرية وحياتية لتحليل المدلول، فضلا عن وضوح مقاصده وسهولة ادراك مراده بسبب لغته التي جاءت سلسة وواضحة بعيدة عن التعقيد

ويمكن ان تقسم معايير الجزائري الدلالية في إثبات الفروق بين معاني الكلمات وتحديدها إلى معايير على مستوى الإفراد، ومعايير على مستوى التركيب والسياق وسيكون تناولها على هذا النحو.

المبحث الثاني: معايير التفريق الدلالية على مستوى الإفراد

أولا: معيار أصل الوضع اللغوي:

يقصد بالأصل اللغوي المعنى الحقيقي الذي استعمل فيه اللفظ أولا من قبل أن يطرأ عليه نقل او تغيير بفعل المجاز او عامل آخر، والدلالة الحقيقية للفظ على وفق ما يعرفها ابن جني بقوله: " الحقيقة: ما أُقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك" (49)، وبالرجوع إلى المعنى الحقيقي للفظين المتقاربين في معنيهما يتبين الفرق الدلالي بينهما؛ من هنا صار أصل الوضع اللغوي معيارا للتفريق من خلال الرجوع إلى أصل معنى اللفظين أو أحدهما؛ إما من خلال المعنى العام للمادة المعجمية، أو من خلال اعتبار الحقيقة أو المجاز فيه، ومثَّل ابو هلال العسكري لهذا المعيار بقوله: " كالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو: صوت من أصوات الإبل تُحدثه إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثُر ذلك حتى أُجري اسمُ كلِّ واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب"([50]).

وقد اتخذها الجزائري أيضا معيارا للتفريق، من ذاك تفريقه بين (الحشر والنشر) حيث يقول:" الحشر لغة : إخراج الجماعة عن مقرهم، وازعاجهم وسوقهم الى الحرب ونحوها، ثم خص في حكم الشرع عند الاطلاق بإخراج الموتى من قبورهم، وسوقهم الى الموقف للحساب والجزاء... والنشر إحياء الميت بعد موته، ومنه قوله تعالى: ﴿ **ثم إذا شاء أنشره**﴾(**عبس-22**) أي أحياه " ([51])، فهو يبدأ بتتبع دلالة الحشر انطلاقا من دلالتها اللغوية الأولى في الأصل ثم يبين تحولها الدلالي من حقيقة لغوية الى حقيقة شرعية بعد أن اكتسبت دلالة استعمالية جديدة بحكم الشرع، على نحو ما حدث في الحقائق الشرعية التي نعرفها، كالصلاة التي تدل بأصل الوضع على الدعاء ثم صارت بفعل الشرع تعني الفريضة التي نؤديها في عباداتنا اليومية، وكذلك الحج الذي يدل في أصل الوضع على القصد ثم صار بفعل الشارع المقدس يدل على فريضة الحج الى بيت الله الحرام في الإسلام، وهذا التتبع لدلالة اللفظ هو ما يقتضيه التطبيق الصحيح لمعيار أصل الوضع، ذلك أن" آلية تطبيق هذا المعيار تتمثل في التأصيل التاريخي للألفاظ المترادفة"([52])، ومن أمثلة التفريق الأخرى عند الجزائري اعتمادا على هذا المعيار وبأسلوب التتبع لمعنى الكلمة نفسه، تفريقه بين(الشرعة والمنهاج) حيث يقول:" المنهج والمنهاج: الطريق الواضح، ثم استعير للطريق في الدين كما استعيرت الشريعة لها. والشرعة بمعنى المنهاج، كذا ذكر بعضهم...ويؤيده قوله تعالى: ﴿**لِكُلّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾(**المائدة-48**) إذ العطف ظاهر في المغايرة، إيثارا للتأسيس على التأكيد" ([53]).

وقد يلجأ الى بيان الدلالة الأساس للكلمة بأصل الوضع او نواتها الدلالية في عملية التفريق كما في تفريقه بين(الجرم والذنب) حيث يقول: " قيل: هما بمعنى الا أن الفرق بينهما أن أصل الذنب الاتباع، فهو ما يتبع عليه العبد من قبيح عمله كالتبعية. والجرم: أصله القطع فهو القبيح الذي ينقطع به عن الواجب "([54])، فهو يحتكم الى الدلالة الأساس التي كانت بأصل الوضع لكل من الجرم والذنب في التفريق بينهما والاحتجاج لرأيه على ما تقدمت عليه من آراء قيلت فيهما وهو ما يمكن ان يمثل الدلالة المركزية أو نواة المعنى التي تمثلت بـ(الاتباع) للذنب وبـ(القطع) للجرم. ومن تفريقاته أيضا باعتماد هذا المعيار تفريقه بين (السخرية والهزء) حيث يقول: " قد يفرق بينهما بان في السخرية معنى طلب الذلة كما مر، لأن التسخير في الأصل التذليل. وأما الهزء فيقتضي طلب صغر القدر بما يظهر في القول" (55).

ثانيا: المعيار الصرفي

تسهم الصيغة الصرفية في تشكيل جزء من دلالة الكلمة الكلية على مستوى الإفراد ونقول على مستوى الافراد لان علماءنا القدامى يعدون التصريف " نظر في ذات الكلمة "([56])، وهذا النظر يكون في صيغة الكلمة وأصلها الاشتقاقي؛ لأن" الأبنية الصرفية أبنية دلالية يتم بواسطتها تصريف الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتشعبة من معنى واحد"([57])، فلكل صيغة صرفية اذن دلالتها الخاصة بها التي تختلف عن دلالة صيغة أخرى انشعبت من المعنى الأصلي نفسه، وقد اعتمد السيد الجزائري على هذه الحقيقة الصرفية الدلالية، وعلى حقيقة أخرى، هي ان الزيادة في المبنى تكون لزيادة في المعنى واتخذهما معيارا للتفريق بين معاني الالفاظ، فمن الأولى تفريقه بين (المُعْذِر والمُعَذِّر والمُعْتَذِر) وهي بصيغ (المُفْعِل والمُفَعِّل والمُفْتَعِل) حيث يقول: " المُعْذِر، بالتخفيف : الذي له عذر صحيح. والمُعَذِّر، بالتشديد: الذي لا عذر له. وهو يريك بلسانه أنه معذور. وقال تعالى: ﴿ **وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الأَعْرَابِ**﴾(**التوبة-90**). والمعتذر يقال لمن له عذر ولمن لا عذر له " ([58])، فلكل صيغة من هذه الصيغ دلالتها الخاصة وإن كانت مشتقة من أصل واحد. وهو يستشهد بالآية الكريمة لما يشير اليه من معنى ، ومثل هذا التفريق نجده فيما بين(الإسقاء والسقي) وبين(الشاهد والشهيد) وبين (السامع والسميع) وبين (الصالح والمصلِح) وبين (الصوم والصيام) وبين (المَيّت والمَيْت) وغيرها([59]).

ومن الثانية نحو الفرق بين(الرحمن والرحيم)، حيث يذكر ان كليهما " مشتقان من الرحمة.. وقيل (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لكثرة حروفه، مختص بالله تعالى.. وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: الرحمن اسم خاص بصفة عامة، والرحيم بالعكس. وذلك أن لفظ (الرحمن) لا يطلق على غيره تعالى كما سبق، وأما صفة عمومه فلأن رحمته في الدنيا واسعة شاملة للمؤمن والكافر. وأما الرحيم فيطلق على غيره تعالى. وأما صفة خصوصه فلأن رحمته في الآخرة لا تشمل إلا المؤمن" ([60])، ويعلل صرفيا هذه النتيجة في التفريق واعتبار الرحمن أبلغ من الرحيم: " بأن اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فعند

اعتبار (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لدلالة زيادة المباني على زيادة المعاني" ، ويشكل هذا التعليل الصرفي الأخير المعيار الذي يقيم الجزائري عليه بعض تفريقاته الأخرى بين الالفاظ المتقاربة المعني، والمشتقة من أصل واحد، والمختلفة في صيغها الصرفية، نحو الفرق بين(الرضوان والرضا)، فالرضوان أكثر زيادة في المبنى من الرضا، لذلك يقول: " الرضوان: الكثير من الرضا" ([61])، وكذلك في التفريق بين (الحاذِر والحَذِر) وبين(العظيم والمتعظم) والتفريق بين (الكريم والمتكرم) ([62]) وغيرها.

ثالثا: معيار الضد والنقيض.

من معايير التفريق التي اعتمدها من ألف في الفروق هو معيار يقوم على التضاد وذلك باستحضار اللفظ المناسب دلاليا للتضاد مع اللفظ الفرق من المترادفات من أجل إيضاح حدود معنى الأخير وبالتالي الوقوف على الفوارق الدلالية بينه وبين ما يرادفه، يقول ابن السراج(ت316ه) في رسالته: " أن تمتحنه بالضد فتنظر هل ضد هذا هو ضد هذا؟ فإن كان كذلك، وإلا فليس هو هو، كما لو قال قائل: إن الشجاعة هي الجلد، وإنما الشجاعة للنفس والجلد للبدن، فضد الشجاعة الجبن، وضد الجلد الخور، فليست الشجاعة إذن هي الجلد"([63])، وأشار أبو هلال العسكري (395ه) لمثل ذلك بقوله: " وأما الفرق الذي يُعرف من جهة اعتبار النقيض، فكالفرق بين الحفظ والرعاية، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال "([64])، ويقع ضمن هذا المعيار أيضًا ما يطلق عليه ابن السراج (الخلاف)، حيث يقول:" ومن ذلك أن تنظر في الخلاف، فإن كان خلاف هذا هو خلاف هذا، وإلا فليس هو هو" ([65]).

واعتمد السيد الجزائري التضاد متخذا إياه معيارا في إبانة المميزات الدلالية بين معاني الألفاظ المتقاربة، من ذلك التفريق بين(المحبة والرضا) حيث يقول:" قيل هما نظيران وإنما يظهر الفرق بضديهما، فالمحبة ضدها البغض. والرضا : ضدها السخط "([66]).

إن معنى اللفظ المقارب لمعنى لفظ آخر بعلاقة الترادف الجزئي قد يكشف عن وجه التمايز بينهما استدعاء علاقة دلالية أخرى تتمثل بالعلاقة بين نقيض كل منهما. وبالطبع سيكون ثمة درجة من الترادف بين هذين النقيضين، لكن أوجه التمايز الدلالي بينهما ستكون أوضح منه بين اللفظين الأولين([67])، بما يمكن الانتفاع منه في إيضاح التمايز بين المترادفين الأوليين، فالنقيضان هنا هما البغض والسخط ، ووضوح التمايز بينهما يعكس التمايز بين(الرضا والمحبة) بشكل جلي وبهذا تتحقق فائدة اعتماد هذا المعيار.

ومن اعتماده على معيار التضاد أيضا ما جاء في تفريقه بين الضرر والضرار ولكنه وقد لا يحتاج إلى استحضار الضد لكلا اللفظين المراد التفريق بين معنييهما وإنما يكتفي بإيراد الضد للأصل الذي اشتق منه اللفظان فتتبين حدود معناه ، ثم يستعين باعتبار صرفي مرتبط بالفارق بين صيغة اللفظين، ومن خلال ذلك يظهر الفارق الدلالي بينهما، حيث يقول: " جاء في الحديث " لا ضرر ولا ضرار في الإسلام"، قال ابن الأثير في النهاية : الضر: ضد النفع، فقوله: لا ضرر: أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئا من حقه، والضرار فِعَال، من الضر، أي لا يجازيه على إضراره ، بإدخال الضرر عليه والضر: فعل الواحد، والضرار: فعل الاثنين"([68])، فالزيادة في مبنى(الضرار، فعال) على (الضرر، فَعَل) جعلت اختلافا في المعنى، وأن الأول فعل الاثنين، والثاني فعل الواحد، لكن الجزائري باستحضاره الضد في خطوة البداية هو الذي حدد دلالة الأصل الذي حصل منه اشتقاق الضرر ثم الضرار ليتبين الاختلاف والتمايز بعدها انه بفعل الصيغة.

ومثل هذا أيضا نجده في تفريقه بين(الغيظ والغضب) حيث يحضر التضاد عند الجزائري معيارا للكشف عن تباين المعنيين وعدم تطابقهما، ولكن بإيراد اللفظ الضد لواحد فقط من الالفاظ المتقاربة المعاني، حيث يقول:" قد فرق بينهما بان الغضب ضد الرضا، وهو إرادة العقاب المستحق بالمعاصي، والغيظ: هيجان الطبع بكثرة ما يكون من المعاصي، ولذلك يقال: غضب الله على الكفار، ولا يقال: اغتاظ منهم" ([69]).

ومن أمثلة التفريق بالتضاد عنده التفريق بين (البرُّ والخير) وبين (الحق والصدق)([70])، وغيرها.

رابعا: معيار اختلاف صفات المعنى

تعد صفات المعنى جزءا من مكونات اللفظ الدلالية وبها يمكن أن يحصل التفريق الدلالي بينه وبين لفظ آخر لا تتطابق صفات معناه معه، وما سيترشح من صفات مختلفة من عملية المقارنة بين الاثنين ستمثل المميزات الدلالية، أي تتحدد السمات الدلالية الفارقة التي يستند اليها التفريق بينهما، وقد أشار ابن السراج الى أهمية الصفات في التمييز بين المعاني المتقاربة للألفاظ، حيث يقول: " ثم من قِبَل الصفات التي

يوصف بها كلُّ واحدٍ منهما، فإن لم يكن واحد منهما بتلك الصفات بأعيانها، فليس هو هو"([71])، وأشار أبو هلال إلى هذا المعيار أيضا بقوله: " وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين الحلم والإمهال، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنًا، والإمهال يكون حسنًا وقبيحًا"([72])، فكلاهما يشتركان في معنى التأخير والإرجاء ولكنهما لا يتطابقان في الغاية من الارجاء وبالتالي لايتطابقان في الصفات الأخرى، وقد اتخذ السيد الجزائري من اختلاف الصفات معيارا أيضا للتفريق بين معاني الالفاظ من ذلك تفريقه بين(اللقاء والاجتماع) فيقول: " قال الطبرسي، رضي الله عنه: اللقاء هو الاجتماع على وجه المقارنة، والاتصال. والاجتماع قد يكون على غير المقارنة والاتصال؛ فلا يكون لقاء كاجتماع القوم في الدار، وإن لم يكن هناك اتصال، انتهى.

ويدل عليه قوله تعالى:﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا** ﴾﴿**البقرة-14**﴾، فإن المراد حين المواجهة والتحدث. وقوله:﴿ **لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ..**﴾ ﴿**الاسراء-88**﴾ الآية، فإن المراد اتفاقهم وتعاضدهم سواء كان ذلك مع مشافهة أم لا "([73]).

فكلا اللفظين يشتركان في معنى التجمع إلا انهما يختلفان في الغاية من هذا التجمع أ يحمل صفة الاتصال والمقارنة أم لا ؟ والاختلاف في هذه الصفة هو المميز الدلالي الذي به يحصل التفريق بين المعنيين، ومن تفريقه على وفق معيار اختلاف الصفات أيضا، التفريق بين (الإباء والامتناع) حيث يقول:" الإباء: شدة الامتناع، فكل إباء امتناع، وليس كل امتناع إباء، قاله الراغب.

قلت: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ **وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ** ﴾ ﴿التوبة -32﴾ وقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ**﴾﴿**البقرة - 34**﴾ فإن المراد: شدة الامتناع في المقامين"([74]).

فمعنى الإباء فيه صفة مزيدة على معنى الامتناع تمثل المميز الدلالي الذي يستند إليه السيد الجزائري في إثبات الفرق بين المعنيين، وإن كانا يشتركان كلاهما في صفة الامتناع.

خامسا: معيار الخصوص والعموم

تمتاز لغتنا العربية العظيمة بقدرات تعبيرية فريدة، من بينها أن جعلت لبعض الألفاظ دلالات عامة كلية، فيما خصت غيرها من الألفاظ بدلالات جزئية خاصة، وقد ترتبط بالألفاظ الكلية العامة وترجع اليها، وتسمى هذه الظاهرة بظاهرة العموم والخصوص، وغايتها من ذلك هي الدقة في التعبير، فقد أكد" برجستراسر ميل العربية الى التفريق والتخصيص وإنها اخترعت ألوفا من الكلمات الجديدة، لتلك الغاية من دقة التعبير عن اللفظ "([75])، وقد أولى علماء اللغة القدامى على اختلاف توجهاتهم اللغوية ومشاربهم الثقافية ظاهرة العموم والخصوص عناية كبيرة في مؤلفاتهم، جمعا، وتحليلا، وبحثا ودراسة للمعنى، وتحديدا لحدود المعنى الخاص منها والعام، مدركين ما يمكن أن يحدث من تداخل بين الأثنين بفعل الاستعمال بمرور الزمن، كالثعالبي (ت429هـ) الذي جعل لها فصلا في كتابه(فقه اللغة) بعنوان (العموم والخصوص) وذكر مجموعة من الأمثلة، منها " الحديث عام والسمر بالليل خاص، والسير عام والإدلاج والسرى بالليل خاص والنوم في الأوقات عام، والقيلولة نصف النهار خاصة ، ..."([76])، وكذلك فعل السيوطي(ت911هـ) حين تناولها في باب سماه (فيما وضع عاما، واستعمل خاصا، ثم أفرد لبعض أفراده اسما خاصا)([77])، وذكرها الحريري (ت516هـ) أيضا بقوله: " أن العرب خالفت بين ألفاظ متفقة المعاني لاختلاف الأزمنة" ذاكرا بعض الأمثلة، " التأويب سير النهار وحده، والسرى سير الليل خاصة، والمَشرَقة لا تكون إلا في الشتاء وغوَّرَ المسافر إذا نزل وقت القائلة، وعرَّس الساري إذا نزل في آخر الليل "([78]).

ويتصل بهذا النوع من التفريق، التعبير بلفظ خاص عن معنى خاص، وهوما أشار اليه احمد بن فارس(ت395ه) في باب أسماه (الخصائص) بقوله:" للعرب كلام بألفاظ تختص به معان لا يجوز نقلها الى غيرها" ([79])، وأما السيوطي فقد سماه " ما وضع خاصا لمعنى خاص" ([80])، وهذا يحقق للغة إمكانيات متعددة للتمييز بين المسميات المتنوعة وبتفاصيلها الدقيقة، فضلا عن منح اللغة قدرة ومرونة في تأدية وظيفتها الحقيقية، وهي الإبلاغ مع الإبانة والإفصاح، فتصل الى الحقائق بتفصيلاتها وتعبر عن المسميات بدقائقها وتمنع أي تداخل أو خلط بين معاني الألفاظ وبالتالي تضبط استعمالاتها.

واتخذ السيد الجزائري من دلالة العموم والخصوص معيارا للتفريق بين بعض معاني الالفاظ التي جعل الاستعمال يضع الخاص بدلا عن خاص مثله من دون مراعاة اختصاص كل معنى باستعمال معين وحالة

محددة، او قد يستعمل العام بدلالة الخاص او العكس موهما بجواز ذلك وتبادل مواضع المعنيين، ومن أمثلة الأول عنده، التفريق بين(الإذن والإجازة)، معتمدا هذا المعيار، حيث يقول : " قد فرق بينهما بأن الإذن: هو الرخصة في الفعل قبل إيقاعه، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ **فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ**﴾(**النور -62**)، وقوله تعالى:﴿ **لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ** ﴾ (**النور -58**)، والإجازة : الرخصة في الفعل بعد إيقاعه، وهو بمعنى الرضا بما وقع "([81])، فكلا اللفظين مخصص بدلالة خاصة تحدد استعمالاته وسياقاته، حيث يمثل اسبقية وقوع الفعل وإتيانه أو تأخره المميز الدلالي والحد الفاصل في الاستعمال، بينه وبين معنى اللفظ الآخر، فلا يجوز أن يكون أحدهما بدلا عن الآخر لخصوص كل منهما. ومثل هذا التفريق من ألفاظ الخاص عنده تفريقه بين(الخُلْفُ والكذب)وبين(السن والضرس)([82]) وغيرها.

وأما الحالة الثانية فقد يحصل الاشتباه في الاستعمال بين لفظين، أحدهما خاص والآخر عام، فيستعمل أحدهما بدلا عن الثاني، ويفرق السيد الجزائري على وفق على معيار العموم والخصوص، من ذاك تفريقه بين(الأوان والوقت) فيقول:" الفرق بينهما:أن الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما. والأوان: الحين وهو الزمان قلَّ أو كثر، وسواء كان مفروضا أم لا فكل وقت أوان دون العكس.

وفي دعاء الصحيفة الكاملة:((اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِ محمد في كلِّ وقتٍ وفي كلِّ أوان))([83]) فهو من عطف العام على الخاص"([84])، وجواز العطف بينهما دليل وقرينة يتخذهما الجزائري لتأكيد صحة تطبيق معياره في التفريق، وصحة ما توصل اليه من مغايرة معنى الوقت للأوان وأن أحدهما خاص في دلالته، والآخر عام وإن اشترك كلاهما بالزمن إلا ان الزمن في الوقت محدود ومخصص، بينما الأوان أكثر سعة زمانية، وهذا هو المميز الدلالي بين المعنيين.

ويعتمد الجزائري على معيار الخصوص والعموم كثيرا في التفريق، منه التفريق بين (الايمان والإسلام)، وبين (الإقرار والاعتراف)، وبين(الآنية والظرف)، وبين(الجسر والقنطرة) (85)، وغيرها.

المبحث الثالث / معايير التفريق على مستوى التركيب والسياق

تتطلب دراسة معاني الكلمات " تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها" (86)، فإن معناها " لا ينكشف إلاَّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة " ([87])، فكثيرا ما تنكشف حدود معنى الكلمة وخصائصها بالاستعمال من خلال السياق الذي ترد فيه؛ ولما كانت عملية التفريق الدلالي تقوم على البحث عن المعنى، فإن دراسة معاني الكلمات المتقاربة في دلالتها تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي جاءت فيها، والكشف عن السياق الاسلوبي لبعض الالفاظ أو أنماط الاستعمال الخاصة بها؛ ثم ان من صفات المعنى المعجمي التعدد والاحتمالات، لكن السياق وحده الذي يجعل للكلمة دلالة محددة، وهو الذي يكشف لنا أيضا عن طبيعة اقترانها اللفظي، وهل تتفق الكلمات المتماثلة أو المتقاربة الدلالة على اللفظ نفسه الذي تقترن به،؟ ثم هل تتفق في كل حالات الاستعمال أو هل يتبادلان سياقات الاستعمال نفسها؟ فالحكم عليها بالتطابق في المعنى ينبني على أساس صلاحها لتبادل السياقات نفسها، ويتضح من قرائن السياق ايضا جواز العطف بين اللفظ ورديفه للتدليل على تباين معنيهما، كل هذه الاحتمالات والحالات يكشفها لنا التركيب والسياق؛ ولذا فقد اهتم علماؤنا القدامى بعلاقة السياق بالترادف، وأثره في بيان عدم تطابق المعاني، ولم يجوز بعضهم وقوع اللفظ بدلا عن الآخر في السياق أو التركيب نفسه لاسيما في القرآن الكريم، يقول الزركشي(ت794ه):" فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين مكان الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد" ([88]).

لم تقف إجراءات السيد الجزائري في انجاز عملية التفريق عند حدود المستوى الافرادي للكلمة، بل لقد أدرك أهمية التركيب والسياق بقرائنه اللغوية والحالية في الكشف عن المميزات الدلالية بين معاني الألفاظ، ونجدهما حاضرين بشكل واسع في إجراءاته، والتي قد تجتمع كلتاهما في إنجاز عملية التفريق، بل قد تجتمع الى جانبهما معايير من المستوى الافرادي.

أولا: معيار الاقتران اللفظي

ويمكن ان نعني بالاقتران اللفظي تلازم لفظ ذي خصائص دلالية معينة بلفظ آخر ينسجم مع تلك الخصائص داخل سياق معين للكلام من دون غيره من الالفاظ حتى وان كان مقاربا أو مرادفا له في

المعنى، " فقد خصص العرب ألفاظًا لألفاظ، وقرنوا كلمات بأخرى، ولم يقرنوها بغيرها، ولو كان المعنى واحدًا، فقد قالوا في وصف شدة الشيء: ريح عاصف، وبرد قارس، وحر لافح، وفي وصف اللين: فراش وثير، وثوب لين، وبشرة ناعمة " ()[89].

وقد تنبه من رصد وجود الفروق بين معاني الالفاظ أو ألف مؤلفا فيها على أهمية هذا الاقتران واتخذه معيارا للتفريق بين معاني الكلمات، " فهو يحسم كثيرا من قضايا المترادفات؛ إذ يمنع أن ترتبط اللفظة بما ترتبط به مرادفتها من الألفاظ"([90])، فقد تنبه الجاحظ مثلا على أن بعض الألفاظ تجئ مقترنة بألفاظ معينة ولا تقترن بألفاظ أخرى ربما مثلها في المعنى مستدلا بنصوص من القرآن الكريم، حيث يقول: " وقد يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها. ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة. وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام. والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وذكر الغيث" ([91]).

وبين أبو هلال العسكري فكرة الاقتران اللفظي بشكل أكثر وضوحا وجعلها أداة من أدوات تفريقه، من ذلك تفريقه بين(العلم والحفظ) حيث يقول: " ان الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحدا لا يقول حفظت أن زيدا في البيت، وإنما استعمل ذلك في الكلام، ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ويجوز أن يقال أن الحفظ هو العلم بالشيء حالا بعد حال من غير ان يخلله جهل أو نسيان ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظا ولا يوصف الله بالحفظ لذلك" ([92])، والاستعمال الذى أشار إليه أبو هلال يقتضي اقتران ألفاظ معينة مع (الحفظ) في كل سياق.

ومصطلح الاقتران اللفظي يقابله عند أصحاب النظرية السياقية نحو فيرث وأتباعه مصطلح (الرصف) الذي عرَّفوه بأنه " الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين – استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى، ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة (منصهر) مع مجموعة الكلمات : حديد- نحاس- ذهب-فضة... ولكن ليس مع (جلد) مطلقا"([93])، فكلاهما: الاقتران اللفظي والرصف، يتفقان في المفهوم،

ومصطلح الرصف بهذا الفهم الوظيفي نفسه في السياق له وجوده في مؤلفات علمائنا القدامى، فأبو هلال في كتابه الصناعتين يقول: "وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتُمكن في أماكنها .... وتضم كل لفظة الى شكلها، وتضاف إلى لفقها" ([94]).

وللرصف الذي يمثل الاقتران اللفظي مميزات في التفريق بين المترادفات، فهو " يحدد مجالات الترابط والانتظام بالنسبة لكل كلمة، ما يعني تحديد استعمالات هذه الكلمة في اللغة، وتحديد هذه المجالات يساعد على كشف الخلاف بين ما يعد ترادفاً في اللغات لأنه من النادر أن تأخذ الكلمات التي تعتبر المترادفات في لغة أخرى نفس السياق أو التجمع اللغوي المماثل، وكما استخدمت في كشف الخلاف بين المترادفات في اللغات استخدمت لتمييز المترادفات في داخل اللغة الواحدة "([95])، وعلى أساس هذه الخصوصية الدلالية في ارتباط الالفاظ واقترانها ببعضها وتراصفها، واستثمارا لهذه الخصيصة في عملية التفريق بين المترادفات، فقد حاول اللغويون المحدثون إيجاد الفروق بين الألفاظ المترادفة بوسائل مختلفة، كان منها" ما يسمى باختبار الاستبدال الذى يفترض أن المترادفات التامة أو الحقيقية هي التي تتبادل كل المواضع أو السياقات" ([96]).

إن قبولها بتبادل المواقع داخل السياقات نفسها يعني أن لها خصائص الارتباط اللفظي ذاتها وهو دليل على تطابقها في المعنى؛ يقول الغزال(ت505ه):" وكذلك العرب في استعمالها تفرق بين اللفظتين إذ تستعمل الكبير حيث لا تستعمل العظيم ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام، تقول العرب: فلان أكبر سنا من فلان، ولا تقول: أعظم سنا "([97])، وعلى هذا فقد اتخذ السيد الجزائري الاقتران اللفظي معيارا في التفريق بين المترادفات التي تناولها في كتابه، الى جانب معاييره الأخرى، والاقتران اللفظي هو أحد أنواع سياق النص، لأنه لا يقف عند المستوى الافرادي للكلمة بل ينظر للكلمة ومتساوقتها أيضا " فمعنى الكلمة يرتبط بمعنى متساوقتها" [98] من ذلك تفريقه بين (الأحق والأصلح) حيث يقول:

" قيل الفرق بينهما أن الأحق قد يكون من غير صفات الفعل، كقولك : زيدٌ أحق بالمال. والأصلح: لا يقع هذا الموقع لأنه من صفات الفعل، وتقول: الله أحق بأن يطاع. ولا تقول: أصلح.

قلت: ويؤيده قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ ﴿التوبة_ 62﴾**"([99]). فهو يثبت الفرق والتباين في معنى اللفظين من خلال بيان خصائص الاقتران اللفظية الدلالية، لكل من لفظي الأحق والأصلح، وطبيعة الالفاظ التي تصلح للاقتران بكل واحد منها، ثم يدلل على ما يذهب اليه من أن ما يقترن بالأصلح لا يصح اقترانه بالأحق، باستحضار سياق من الاستعمال القرآني للاستشهاد به وهو يمثل الفيصل في بيان الاقتران الأمثل لإثبات الفرق الدلالي بين اللفظين.

ومن الأمثلة الأخرى لحضور معيار الاقتران اللفظي عند الجزائري تفريقه بين (الحق والصدق) فيقول: " الحق في اللغة هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره من حقّ الشيء يحقُّ، إذا ثبت ووجب. وفي اصطلاح أهل المعاني: الحكم المطابق للواقع؛ يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل. أما الصدق فقد شاع في الأقوال خاصة ويقابله الكذب" [100]، فـ(الحق) لفظ عام يقترن لفظيا بالأقوال والعقائد والأديان والمذاهب في حين أن(الصدق) لفظ خاص يختص اقترانه بالأقوال فقط، ونلاحظ حضور أكثر من معيار في عملية التفريق في هذا المثال لتدعيم نتيجة الكشف عن خصائص الاقتران اللفظي للحق والصدق، كمعياري العموم والخصوص، والتضاد، وهو يبين أمرين، الأول ما ذكرناه من أن الجزائري قد يعتمد على أكثر من معيار لأثبات الفارق الدلالي، وقد تكون معايير افرادية بجوار أخرى سياقية، والثاني ان معيار الاقتران اللفظي قد لا يكفي وحده لأثبات وجود التباين والاختلاف بين معاني الالفاظ المترادفة.

نموذج آخر من تفريق الجزائري يعتمد فيه على الاقتران اللفظي وهو التفريق بين (الحرث والزرع) حيث يقول: " الفرق بينهما أن الحرث بذر الحب من الطعام في الأرض. والزرع: نبته نباتا إلى أن يبلغ. ويؤيده قوله تعالى:﴿**أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾﴿الواقعة-64،63﴾** حيث أسند الحرث إلى العباد والزرع إلى نفسه_ سبحانه_ وروي عنه- ﷺ- أنه قال:" لا يقولنَّ أحدُكم زرعتُ وليقلْ حرثتُ" وهو يرشد لما ذكرناه. وأهل اللغة لم يفرقوا بينهما"([101]).

إن الشاهد القرآني الذي جاء به الجزائري، والحديث الشريف بما تضمنه من نهي مقترن بالتوكيد، يَعدُّ أية جملة لا تراعي خصائص الاقتران اللفظي الذي ذكر الجزائري لكل من الحرث والزرع جملة غير صحيحة، وهو ما يمكن ان يعزز النتيجة بوجود اختلاف بين معنى الحرث ومعنى الزرع وعدم جواز ان يحل أحدهما مكان الثاني ويتبادل معه السياق.

ثانيا: معيار العطف يقتضي المغايرة بين الكلمتين

ويقوم هذا المعيار على قاعدة أن العطف يقتضي المغايرة، أي: اختلاف دلالة المعطوف مع المعطوف عليه، يقول أبو هلال :" أن جميع ما جاء في القرآن الكريم وعن العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب، والمعرفة والعلم، والكسب والجرح، والعمل والفعل، معطوفا أحدهما على الآخر؛ فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبي عبد الله؛ إذ كان هو هو... ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه" ([102])، فلا يجوز عطف الشيء على نفسه، ويقول الزركشي(ت794هـ): " ان مجموع المترادفين يُحصِّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يُحدث معنى زائدا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة في المعنى فكذلك كثرة الألفاظ"([103]).

من ذلك التفريق بين الشرعة والمنهاج بدليل قوله تعالى :﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾ ﴿**المائدة - 48**﴾، " فعطف منهاجًا على شرعة؛ لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومُتسعه"([104])؛ حيث أن الترادف يتطلب المغايرة بين المترادفين إذ إن " القاعدة تقتضي أنه لابد في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة؛ لعدم المغايرة، لأنها المفهوم منها عند أكثر

الناس، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص، والعام والخاص، والجزء والكل، _ مغايرة، ولكن المغايرة عند الاطلاق إنما تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر، وإذا صح ذلك امتنع العطف في قولك: جاء رجلٌ وزيدٌ، فإن أردت غير زيد جاز" ([105]).

ان المغايرة والمباينة التي يتطلبها العطف بين المترادفات هي معيار التفريق بين معانيها، وهي معيار يرصد الاستعمالات فهو إذن معيار سياقي، وقد استعمل الجزائري هذا المعيار في إثبات الفرق بين المترادفات التي تناولها في غير موضع من كتابه، منها التفريق بين(الإثم والعدوان) حيث يقول: " الإثم: الجرم كائنا ما كان والعدوان: الظلم.

قال الطبرسي، رضي الله عنه، وعلى هذا فقوله تعالى:﴿**يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾﴿**المائدة**_ 62﴾ من عطف الخاص على العام"([106]).

وبعكس هذا العطف نجده في التفريق بين(الأوان والوقت) حيث يقول :" فهو من عطف العام على الخاص"([107])، ومهما يكن أيهما المعطوف وأيهما المعطوف عليه، فهما متباينان في المعنى، ولهذا التباين ما يبرره دلاليا وبلاغيا عند العطف بين المترادفين، فهو يذهب لغايات: الشمول بالمعنى او تقويته وتوكيده، او غايات أخر رصدها اللغويون والبلاغيون بما يعزز اقتضاء العطف للمغايرة، ويجعل اللفظ المعطوف في المترادفين ليس بفضلة بل له وظيفته في المعنى الكلي للنص.

في التفريق بين (السر والكتمان) يصرح الجزائري باستناده الى المغايرة في العطف التي تدلل على وجود الفارق الدلالي بين معنى اللفظين، حيث يقول:" قيل: المكتوم يختص بالمعاني كالأسرار والأخبار؛ لان الكتمان لا يستعمل إلا فيهما. والمستور يختص بالجثث والأعيان؛ لأن الأصل في السر تغطية الشيء بغطاء ثم استعمل في غيرها تجوزا.

قلت: ويؤيده عبارة الدعاء في الصحيفة السجادية الشريفة:((ولا تبرز مكتومي وتكشف مستوري))([108]). والعطف ظاهر في المغايرة فهو من باب عطف الشيء على مغايره، أو من عطف العام على الخاص" ([109]).

نلحظ بشكل جلي استعانة الجزائري بأكثر من معيار من المستوى الإفرادي لتأكيد وجود المغايرة في المعنى، التي يقتضيها العطف، في عملية تحليل تتظافر فيها قرائن اللغة والخصائص الدلالية الافرادية مع السياقية، فقد استعان بالاقتران اللفظي ليثبت الخصائص الدلالية والمجال الاستعمالي للكتمان واختصاص اقترانه بالأسرار والأخبار، أما في المستور فيستعين بمعيار أصل الوضع الذي حقيقته في المستور التغطية؛ وهو ما يجعل طبيعة اقترانه اللفظي مختصة بالجثث والأعيان، وهكذا اتضحت المغايرة التي يقتضيها العطف، وبها يثبت المميز الدلالي بين السر والكتمان، ثم يؤكد ما وصل اليه مستشهدا بسياق استعمالي تمثل بنص الصحيفة السجادية متضمنا ما أثبته من معان.

ثالثا: معيار المطلق والمقيد

اعتنى علماؤنا القدامى بجانب الاطلاق والتقييد الواقع للألفاظ المتقاربة في معانيها وحاولوا التمييز فيما بينها وإبانة حدود المعاني المقيدة وما تدل عليه، فقد قال ابن فارس:" المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها الطعام... وإلا فاسمها خوان، وكذلك الكأس لا تكون كاساً حتى يكون فيها شراب، وإلا فهو قدح أو كوب وكذلك الحُلَّة لا تكون إلا ثوبين: إزار ورداء من جنس واحد.."([110])

ولا شك أن اهتمامهم الأول في رصد معاني المطلق والمقيد قد انصب على ما في القرآن الكريم؛ لما يتعلق به تحديد معاني ألفاظ الكتاب، وتراكيبه بوضع الأحكام الشرعية التي تنظم أمور حياتهم ومجتمعاتهم، وتحدد تكليفهم الشرعي وواجباتهم الدينية؛ ولذا لم ينظروا في معاني ألفاظه فقط بل في تراكيبه أيضا، كما نجد أن تقييد معاني بعض الالفاظ يحدده طبيعة السياق الخاص بها، ونمط استعمالها، ومن أمثلة تقييد ذلك " أن النطفة تفترق من المني بتقييدها بالرحم؛ أي: المنيّ يسمى نطفة إذا كان في الرحم ومما يدعم ذلك،

قوله تعالى:﴿**ثُمَّ جَعَلنه نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِيْنٍ**﴾ ﴿**المؤمنون**- 13﴾ والمراد بالقرار المكين هو الرحم، وقوله تعالى:﴿**إِنَّا خَلَقْنَا الإنسَنَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمشَاجٍ**﴾﴿**الانسان**-2﴾ ولا توصف النطفة بالأمشاج إلا بعد حلولها في الرحم؛ لاختلاطها بصفات المرأة "([111]). ويبدو مما تقدم أن تحديد معنى الالفاظ المقيدة لا يتحقق بالوقوف على المستوى الإفرادي للكلمة بل يتطلب النظر في سياقها الذي وردت فيه؛ فلهذه الألفاظ سياقاتها الخاصة بفعل التقييد الذي قيد معانيها، كما لا يتحقق الوقوف على حدود معناها بالاكتفاء بمستوى الصيغة والتركيب اللفظين بل يمتد البحث الى القرائن غير اللغوية مما يكون مقاميا يرتبط بسياق الحال وهو سياق واسع متنوع ومتعدد القرائن.

لقد كان لمعيار الاطلاق والتقييد بما يتطلبه من إحاطة بسياقاته المتنوعة حضوره الواسع في فروق السيد الجزائري، من ذلك تفريقه بين (الجود والسخاء) حيث يقول:" فرق بعضهم بينهما بأن من أعطى البعض وأبقى لنفسه فهو صاحب سخاء. ومن بذل الأكثر وأبقى لنفسه شيئا؛ فهو صاحب جود"([112]). فتحديد معنى اللفظين للوصول الى المميز الدلالي لا تحدده صيغتهما، ولا أصلهما في الوضع اللغوي بل ما قيد معناهما قرينة سياقية حالية تمثلت بطبيعة أداء الفاعل وسلوكه في البذل، وطبيعة ذلك السلوك هو الذي حقق المميز الدلالي والفارق بين الجود والسخاء

ومن أمثلة المطلق والمقيد في فروق السيد الجزائري التفريق بين (المَيّتُ والمَيْت) حيث يقول:" وفرق بعضهم بينهما فقال: المَيّت، بالتشديد : يطلق " على من مات"، وعلى الحي الذي سيموت. قال تعالى : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ﴿**الزمر**_30 ﴾وبالتخفيف لا يطلق إلا على من مات"([113]).

فميت بالتشديد مطلق بالنسبة لميت بالتخفيف، فالأولى تشمل أكثر من حال فهي لمن مات ومن لم يمت، بينما الثانية المخففة مقيدة بقرينة غير لغوية ومتعلقة بسياق حال واحد تستعمل فيه بان تقال لمن مات فقط. وبهذا الحال يتضح الفارق بين المعنيين وبان الاختلاف بينهما.

الخـاتمـــــة

خلصت مسيرة البحث الى جملة من النتائج، من أهمها:

1. تناول كتاب السيد الجزائري العديد من ألفاظ الفروق على نحو جديد ومختلف منتقيا ما افرزها الاستعمال في عصره، وبالرغم من أنه استعان _كما يصرح بنفسه_ بكثير من كتب اللغة التي سبقته في تناول الفروق إلا ان شخصيته كانت حاضرة بثقافتها الواسعة وعلمه الغزير من خلال ايراد الآراء والتعليق أو الرد عليها فضلا عن تنوع شواهده وكثرتها والمزج بين علوم اللغة والفقه والمنطق.
2. أسهمت معايير الجزائري في كشف كثير من السمات الدلالية والمميزات الفارقة لكثير من معاني الألفاظ المتقاربة، مدعومة في أثناء تطبيقها بثراء معرفته وسعة ثقافته التي وسمت تفريقاته بأسلوب التحليل الدلالي لمكونات المعنى، والمتتبع لأصولها اللغوية وما أصابها من تغير بفعل الاستعمال، مستعينا بكل المستويات اللغوية الافرادية والسياقية.
3. الأغلب في الشواهد التي استدل بها الجزائري في استخلاص المميزات الدلالية للألفاظ، وكشف سياقاتها الاستعمالية الخاصة بها، والمبينة لمعنى اللفظ كانت من القرآن الكريم؛ ما يؤكد عدم وقوع الترادف في القرآن الكريم وأن النص القرآني قد استعمل الالفاظ بفوارقها الدلالية حيث لا يمكن ان يحل لفظ مكان لفظ آخر مقارب له في المعنى. فلكل موقع حكمته الإلهية في النص.
4. كشف التفريق بين معاني بعض الالفاظ عند السيد الجزائري عن اثبات وترسيخ معان تفسيرية معينة للنص القرآني من بين تفسيرات أخرى احتملتها، وكان هذا احد أهداف تأليف الكتاب
5. اكدت إجراءات السيد الجزائري في الكشف عن المميزات الدلالية بين الفروق ادراكه ان تحديد معنى اللفظ لا يمكن ان يتم من خلال اعتماد معيار واحد فقط بل لابد من تآزر أكثر من معيار؛ بسبب

الملامح الدقيقة الفارقة بين معاني الألفاظ، وصعوبة فصل الحدود بينها من ناحية، وليكون الحكم الناتج من عملية التفريق دقيقا ومحكما ومنضبطا بمقاييس مستمدة من روح اللغة من ناحية ثانية.

الـهـوامـــــــــــــش

(1) ينظر: العين، الفراهيدي، مادة (فرق) : 147/5
(2) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: 4/ 493
(3) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (فرق): 243/10
(4) ينظر : التبيان في غريب القرآن، شهاب الدين المصري :85.
(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم، أبو بكر القرطبي:387/1.
(6) ينظر: الفروق اللغوية في العربية، د. علي كاظم المَشري: 19.
(7) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، محمد ياس خضر الدوري: 14.
(8) الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، محمد محمود موسى الزواهرة،: 12.
(9)المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: 403-404.
(10) ينظر : علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران :٢٦١.
(11) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني :16-17.
(12) المزهر في علوم العربية وأنواعها ، السيوطي : 1/ 384
(13) الفروق في اللغة ، أبو هلال العسكري: 9
(14) التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لابي هلال العسكري ، محي الدين محسب:10.
(15) معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم ، د. محمد محمد داوود: 11.
(16) المزهر في علوم اللغة: 1/ 399
(17) الفروق في اللغة: 13
(18) الفروق الدلالية عند الإمام أبي زهرة في تفسير زهرة التفاسير، الغزالي محمد حامد حسين: 870 .
(19) أثر السّياق في تحديد الفروق اللّغوية بين ألفاظ العربيّة ألفاظ القرآن الكريم أنموذجا، محمد زهار: 285.
(20) ينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 4، والترادف في اللغة ، حاكم مالك الزيادي : ٢٢٢ .
(21) الفروق الدلالية عند الإمام أبي زهرة في تفسير زهرة التفاسير: 875
(22) أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري: 1.
(23) ينظر: أدب الكتاب: 17-31
(24) الفروق في اللغة: 10.
(25) ينظر: معجم الفروق اللغوية في القرآن الكريم: 11-13.
(26) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات، الجزائري :5
(27) المصدر نفسه: 14
(28) المصدر نفسه : 14-15
(29) المصدر نفسه : 6
(30) المصدر نفسه: 16
(31) ينظر: المصدر نفسه : 7.
(32) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 8
(33) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تأريخية تأصيلية نقدية، فايز الداية: 24.
(34) ينظر : فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 6 ، 8.
(35) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 16 الهامش.
(36) المصدر نفسه : 8.
(37) المصدر نفسه :16.
(38) الاستدلال بالقرآن الكريم على الفروق اللغوية دراسة في كتاب (فروق اللغات في التمييز بين مُفاد الكلمات) ، فرقان مهدي صاحب :13
(39) معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، محمد محمد داود: 15.
(40) الاستدلال بالقرآن الكريم :15
(41) المصدر نفسه :17
(42) ينظر: المصدر نفسه :17
(43) ينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 39

(44) ينظر المصدر نفسه: 122-123
(45) ينظر: الاستدلال بالقرآن الكريم على الفروق اللغوية:19
(46) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات : 71-72
(47) المصدر نفسه: 93
(48) المصدر نفسه: 76
(49) الخصائص ، ابن جني :2/ 442.
(50) الفروق في اللغة: 19
(51) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 109
(52) معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية، ربيع محمد محمد الحفني: 12.
(53) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 154.
(54) المصدر نفسه :97- 98 .
(55) المصدر نفسه : 147.
(56) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 297/1
(57) علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر:76
(58) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 209
(59) ينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 153، 156، 159،160، 212.
(60) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 137-138
(61) المصدر نفسه : 138-139
(62) ينظر: المصدر نفسه: 39، 113، 178، 202.
(63) رسالة الاشتقاق ، أبو بكر بن السراج: 39.
(64) الفروق في اللغة : 17-18.
(65) رسالة الاشتقاق : 39
(66) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات:134
(67)ينظر: التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لابي هلال العسكري، محي الدين محسب:55-56.
(68) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 165.
(69) المصدر نفسه : 182.
(70) ينظر: المصدر نفسه : 71، 106.
(71) رسالة الاشتقاق : 40.
(72) الفروق في اللغة: 17
(73) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات : 46-47.
(74) المصدر نفسه: 50
(75) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: 68، وينظر: التطور النحوي للغة العربية:90، 121، 211، برجستراسر، أخرجة وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي _ القاهرة،1402هـ-1982م.
(76) فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي: 311.
(77) المزهر في علوم العربية:1.
(78) درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري: 15-16.
(79) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس: 264.
(80) المزهر في علوم العربية:1/ 435، وينظر: الفروق اللغوية في العربية: 215-220.
(81) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 53-54.
(82) ينظر : فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 124، 143.
(83) الصحيفة السجادية الكاملة، من أدعية الامام زين العابدين عليه السلام: 170.
(84) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 55.
(85) ينظر: فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 30 ، 54، 59، 99.
(86) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 69 .
(87) المصدر نفسه 68 .
(88) البرهان في علوم القرآن:78/4.
(89) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك :314- 315
(90) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: 73
(91) البيان والتبيين، الجاحظ : 20/1.

(92) الفروق في اللغة: 85
(93) علم الدلالة: 74
(94) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري: 167،.
(95) علم الدلالة: 78.
(96) المصاحبة في التعبير اللغوي، محمد حسن عبد العزيز: ٥٤.
(97) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي: 41-42.
(98) معنى الكلمة بين الاتجاه الوظيفي والاتجاه التجريدي، يحيى أحمد:65.
(99) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات : 47
(100) المصدر نفسه :106.
(101) المصدر نفسه : 107
(102) الفروق في اللغة: 14.
(103) البرهان في علوم القرآن :477/2
(104) الفروق اللغوية : 13
(105) تاج العروس، الزبيدي : 10 /440.
(106) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 40-41.
(107) المصدر نفسه : 55.
(108) الصحيفة السجادية الكاملة :155.
(109) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 150-151
(110) الصاحبي في فقه اللغة : 60.
(111) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: 71
(112) فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات: 96.
(113) المصدر نفسه: 212

المراجـــــــــع والمصـــــــــادر

القـرآن الكـريم

1. أثر السّياق في تحديد الفروق اللّغوية بين ألفاظ العربيّة ألفاظ القرآن الكريم أنموذجًا ـ محمد زهار (بحث) مجلة الحقيقة _ جامعة ادرار، العدد 23، الجزائر، 2012م
2. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري (ت 496هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية-مصر، ط2، 1965م.
3. الاستدلال بالقرآن الكريم على الفروق اللغوية دراسة في كتاب (فروق اللغات في التمييز بين مُفاد الكلمات) لنور الدين بن نعمة الله الجزائري (ت 1158ه)، فرقان مهدي صاحب، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1443 ه-2021م
4. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391م.
5. البيان والتبيين، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255ه)، تحق: عبد السلام هارون، تقديم أ. د عبد الحكيم راضي، الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ـ٢٠٠٣م.
6. تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (ت1205هـ) مكتبة الحياة، بيروت- لبنان.
7. التبيان في غريب القرآن، شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري (ت815ه) تح: د. فتحي أنور الدابولي، دار الصحابة للتراث بطنطا_ مصر، ط1، 1992م.
8. التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لابي هلال العسكري دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية محي الدين محسب، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر.
9. الترادف في اللغة، حاكم مالك الزيادي، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
10. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجة وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي _ القاهرة، 1402هـ-1982م.
11. الجامع لأحكام القرآن الكريم، محمد بن أحمد بن ابي بكر بن فرج القرطبي (ت671هـ) تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب_ القاهرة ، ط2، 1372هـ.
12. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ) تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4.
13. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن على الحريري (ت516هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975م.

14. دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، محمد ياس خضر الدوري، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.
15. رسالة الاشتقاق، أبو بكر محمد بن السري السراج (ت316ه)، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري.
16. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت395ه)، تح: مصطفى الشويمي، مط: بدران وشركاه، بيروت 1383ه-1964م.
17. الصحيفة السجادية الكاملة من أدعية الإمام زين العابدين عليه السلام، تقديم: سماحة الإمام السيد محمد باقر الصدر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان.
18. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، تقديم: أ. د. علي الحمد، دار الأمل ، إربد_ الأردن، ط1، 1427ه-2007م.
19. علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، فايز الداية، دار الفكر المعاصر بيروت-لبنان، ط2، 1417ه_ 1996م.
20. علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية – بيروت.
21. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد.
22. الفروق الدلالية عند الإمام أبي زهرة في تفسير زهرة التفاسير، الغزالي محمد حامد حسين، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر.
23. فروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات، نور الدين ين نعمة الله الجزائري(ت1158) تح: محمد رضوان الداية، ط1، مكتبة الرشيد_ ناشرون،1424ه_2003م.
24. الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، محمد محمود موسى الزواهرة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007م.
25. الفروق اللغوية في العربية، د. علي كاظم المَشري، دار صفاء، عمان، ط1، 1432هـ_2011م.
26. الفروق في اللغة، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري(ت395ه)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت،1980م.
27. فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، ط2، 1964م.
28. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد (ت429هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط3، مصطفى البابي الحلبي _ القاهرة 1392هـ-1972م.
29. كتاب الصناعتين، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، مصر، 1971م.
30. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط3، دار احياء التراث، بيروت_لبنان،1419ه-1999م.
31. المزهر في علوم العربية وأنواعها، أبو بكر السيوطي(ت911ه)، تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه_ القاهرة ، 1958م.
32. المصاحبة في التعبير اللغوي، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر_ العربي القاهر،١٤١٠هـ –١٩٩٠م.
33. معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية) ، ربيع محمد محمد الحفني، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية ، المجلد4، العـــدد: 2، 2021م.
34. معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
35. معنى الكلمة بين الاتجاه الوظيفي والاتجاه التجريدي، يحيى أحمد، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، المجلد4، العدد 16، 1984م.
36. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط3، 2007م.
37. مقاييس اللغة، أحمد بن فارسبن زكريا (ت395)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
38. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي(ت505ه)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار النشر: الجفان والجابي _ قبرص، ط1، 1407هـ– 1987م.